شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
إدارة الإفصاح - البورصة المصرية

تحيــه طيبــه وبعـــد ،،،،

نتشرف أن نرفق طيه تقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية فى ٢٠٢٦/٣/٣١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : / /٢٠٢٦ .

رئيس القطاع المالى

محاسب / ضياء محمود صديق

محمد جابر //
٢٠٢٦ - ٣ - ٢٠١٠

تقرير فحص محدود
إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة / مطاحن مصر الوسطى – شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالى المرفق لشركة / **مطاحن مصر الوسطي شركة مساهمة مصرية فى ٣١ مارس ٢٠٢٦** وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب الحسابات ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

- القوائم المالية للعام المالى السابق المنتهي فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ تم مراجعاتها بمعرفة مراقب حسابات اخر والذى اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ وتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ فى ٧ أكتوبر ٢٠٢٥.

اساس الاستنتاج المتحفظ

- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثر ذلك على القوائم المالية.

- تبين لنا مخالفة المعيار المحاسبي رقم (٢٤) ضرائب الدخل حيث أنه تم احتساب ضرائب داخلية علي أساس الربح المحاسبي تقديرياً بنسبة ٢٢.٥% كما لم يتم احتساب ضرائب مؤجلة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ لذلك نوصي بضرورة مراعاة أحكام قانون الضرائب علي الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

- لم يتم موافاتنا بشهادة من المستشار القانونى للشركة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة .
- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة أعوام بلغت تكلفتها الدفترية ٤٥,٧٨٧ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة أعوام.
- تتضمن الاصول الثابتة قيمة مبانى والات صومعة بنى مزار بقطاع المنيا والبالغ تكلفتها ٢٠.٤٣٨ مليون جنيه مصرى والتى تعرضت لحادث انهيار لعدد ٢ خلية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ وعدم احتساب اضمحلال لتلك الاصول وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) – اضمحلال قيمة الاصول .
- عدم الإستفادة من ايرادات تشغيل الصومعة والتى تصل الى ١ مليون جنيه سنويا وذلك فى حال تشغيلها.
- تضمن المخزون اصناف بطيئة الحركة في حكم الراكد بلغت نحو ٣١٠ الف جنيه وذلك دون حساب قيمة الاضمحلال في قيمتها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) بشأن المخزون .
- عدم اجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة هيئة السلع التموينية والشركة العامة للصوامع والتخزين في ٢٠٢٦/٠٣/٣١ مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة وسلامة تلك الأرصدة .
- قيام الشركة بتسويه بين الحسابات المدينة الجارية لقطاعات الشركة والمركز الرئيسي لها والبالغ محصلتها رصيد مدين بنحو ١٨.٧٦٩ مليون جنية بحساب الارصدة المدينة للموردين دون بحث ودراسة لتلك الفروق وتسويتها.
- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٦/٠٣/٣١ نحو ٢٠,٥٨٨ مليون جنية لمواجهة صافي مطالبات بنحو ٢٧٧.٤٥٧ مليون جنية بخلاف قيمة الضرائب الاضافية عن الربط النهائي حتى تمام السداد.
- بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز فى ٣١ مارس ٢٠٢٦ مبلغ ٢٩ مليون جنيه مصرى لمواجهة غرامات بنحو مبلغ ٨٣.٥٧٨ مليون جنيه .
- عدم قيام الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة لاحكام قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته علي المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية عن مواد التعبئة والتغليف الخاصة بالنخالة المباعة من الفترة ١-٧-٢٠٢٥ وحتي ٣١-٠٣-٢٠٢٦ والبالغة نحو ٢٣,٠٤٩ مليون جنية الامر الذي قد ينتج عنه فروق ضريبية عند الفحص وما يترتب علي ذلك من غرمات تأخير .

- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها ما يلي:
- نحو ٢٢,٣١٥ مليون جنية قيمة ضرائب الدخل دون اعداد اقرار ضريبي .وعدم احتساب ضريبة مؤجلة عن الفترة.
- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود الايجار) فيما يتعلق بعقود الايجار التشغيلية من الغير بشأن الاعتراف بأصل حق انتفاع وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير وقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية .
- لم تتضمن القوائم المالية للشركة الافصاح عن قيمة التعاملات مع الاطراف ذوي علاقة بالمخالفة لمعيارالمحاسبة المصري رقم ١٥ (الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة) .

Hazem Abdeltawab

ت/ف: ٧٧٤ ٤٢ ٢٥٢ ٢٠ ٢+
م: ٩٥٤٥ ٤١٨ ٠١٠٠ ٢+

العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار مستشفي النيل بدراوي - المعادي

بريد الكتروني: Haz6666@yahoo.com

الإستنتاج المتحفظ

فيما عدا التسويات فى القوائم المالية الدورية الواردة اعلاه وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للمنشأة فى ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً

لم تقم الشركة بإستكمال توفيق أوضاعها بما يلي:

- تعديل لوائحها المالية والإدارية في ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وإعتماد النظام الأساسي لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.

- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الإعتبارية والمنشأت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متي جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة.
- عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :
  - أراضي آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ٣٣ ألف متر ، وذلك علي النحو التالي:
  - أراضي مطاحن (اسلام، نامق ، عبداللطيف ،بيا) بقطاع بني سويف.
  - راضي مطاحن (مغاغة ، بني مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوي) شونة ملوي ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا.
  - راضي مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسيوط.
  - أراضي مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ١٧ ألف متر (المبني الإداري بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط) .
- بعض مساحات الأراضي بحوزة الشركة غير مدرجه بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل في:
  - مساحة ١٦ سهم ٢١ قيراط ١١ فدان لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل إنتفاع لها سوي وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها.
  - مساحة ٩ سهم ١٣ قيراط ٤ فدان بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتي حصلت عليها الشركة بناء علي قرار السيد وزير الزراعة في ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوي رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإداري والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة في إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الارض ، وقد تم إقامة طعن علي الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة .
  - أراضي مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادي الجديد ، مستودع موط) .
- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضدد الشركة بشأن استرداد او الغاء قرارات تأميم او نزاعات عن ملكية اراضي وعقارات او تثبيت ملكية او تمكين او فسخ عقد ايجار او ريع ، صدرت بشأن بعضها احكام في غير صالح الشركة والاخرى مازالت متداولة ومن ذلك :
  - ارض شونة السلطان بقطاع اسيوط البالغ اجمالي مساحته ٦ افدنة والتي كانت تأجرها الشركة منذ اكثر من ٤٠ عام والتي تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ متر مربع بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم ٢٨ البالغ اجمالي مساحته ٨٩٦٤ متر مربع مقابل التنازل عن ايجار باقي المساحة ولم تسطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذالك قيام الملاك ببيع باقي المساحة بهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ متر مربع لجمعية اسكان الزراعين والتي تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجة الارض وعمل سور خشب بينها وبين ارض الشركة وجاري عمل دعوة فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .
- تقوم الشركة بصرف بدلات حضور مجلس الادارة لممثلى المال العام بصفة شخصية بالمخالفة لاحكام المواد (١ و ٣) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن توريد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومكافأت ممثلى المال العام الى جهات المال العام .

القاهرة في :٢٠٢٦/٠٦/٢

مراقب الحسابات
حازم عبد التواب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م رقم ١١٠٤٧
سجل مراقبي هيئة الرقابة المالية رقم ١١٣

Hazem Abdeltawab

ت/ف: ٧٧٤ ٤٢ ٢٥٢ ٢٠٢+
م: ٩٥٤٥ ٤١٨ ٠١٠٠ ٢+

العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار مستشفي النيل بدراوي - المعادي

بريد الكتروني: Haz6666@yahoo.com